الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السادسة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الاولى
الجلسة ٦
المعقودة يوم الاربعاء
١٦ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

محضر حرفي للجلسة السادسة

الرئيس السيد مروزفيتش (بولندا)

المحتويات

مناقشة عامة بشأن جميع بنود نزع السلاح (تابع)

Distr. GENERAL
A/C.1/46/PV.6
30 October 1991

ARABIC

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

91-61467 ١٩٩٣ض(٩١)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٠

بنود جدول الاعمال من ٤٧ الى ٦٥ (تابع)

مناقشة عامة بشأن جميع بنود نزع السلاح

السيد راسابوترام (سري لانكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بادئ ذي بدء ، أسمحوا لي ، سيدي ، أن أهنئكم على انتخابكم رئيسا للجنة الاولى في الدورة السادسة والاربعين للجمعية العامة . إن مهاراتكم الدبلوماسية وخبرتكم الواسعة النطاق يؤكدان لنا أنكم ستقودون مداولات اللجنة الى نتيجة ناجحة في هذا الوقت الذي يشهد تقدما في مجالي السلم والامن الدوليين . كما نوجه أيضا تهاني وفد سري لانكا الى أعضاء المكتب الآخرين . واسمحوا لي أن أشير بوكيل الامين العام لشؤون نزع السلاح السيد أكاشي ، وأمين اللجنة السيد خيراضي ، على عملهما في مجال نزع السلاح . علاوة على ذلك ، أود أن أتعهد بتقديم كل دعم وتعاون منا في جميع أعمالكم في هذه اللجنة .

إن الاحداث تتخطانا اليوم بسرعة كبيرة مما يستوجب دراسة آثارها في اقامة السلم والامن في العالم . فأحداث العام الماضي ، فضلا عن أحداث هذه السنة ، تركت علامة لا تمحى في سجلات التاريخ السياسي . إن التطورات الايجابية الاخيرة هي تطورات تبشرنا خيرا من حيث التفكير الابداعي والعزم الموحد على تحقيق نظام سياسي دولي مستقر . ولا يزال ماثلا في أذهاننا نجاح الجهود الدبلوماسية للامم المتحدة المبذولة لتخفيف الصراعات الاقليمية ، الامر الذي يشجعنا على تضييق شقة الخلافات بيننا وتحقيق هدفنا المشترك .

ستكون للتغيرات الهامة الجارية في أوروبا الشرقية وفي البلدان النامية امداؤها التي ستتبدى في عوامل سياسية واجتماعية واقتصادية تثير شواغل دولية . ويجب ألا نسمح للقوى السلبية التي من شانها أن تؤخر ما أحرز من تقدم في مختلف مجالات نزع السلاح بأن تطفى على التطورات الواعدة التي تحققت في هذا المضمار . ونحن جميعا ملتزمون بالتقيد الصارم بإطار نظام يكفل السلم والرخاء وحماية القيم الإنسانية ، وفقا لما ينادي به ميثاق الامم المتحدة .

وفي هذا الصدد ، يسعدنا أن نلحظ الدور الايجابي الذي أدته الامم المتحدة في حل النزاعات وإرساء أساس راسخ لاستراتيجية دولية لنزع السلاح وهي استراتيجية ينبغي أن تنفذ على أساس جماعي وبمشاركة في المسؤولية . ولقد أوضحت أزمة الخليج أن الامن العالمي لا يعتمد على مخزونات الاسلحة بقدر ما يعتمد على جملة من العناصر الاقتصادية والاجتماعية المعقدة . وقد أوضحت حرب الخليج أهمية المشاركة بالنسبة للامن العالمي . ففي العالم المتكافل يتعين على جميع الامم أن تتبادل الاحترام ، وأن تعمل كشركاء على إزالة العوامل التي تؤدي الى عدم الاستقرار .

تحيرنا اليوم التغيرات السريعة التي تحصل في كل مجال من مجالات الانشطة . وفي حالة كهذه ينبغي أن يتركز هدفنا على تعزيز المكاسب التي تحققت حتى الآن وتقوية المشاركة الدولية بأسلوب بناء حتى تتصدى لأي نكسات غير متوقعة . ولا يزال هناك خمول وتقصير تغذيهما اعتبارات سياسية قصيرة الاجل وتحاش لبذل الجهود المتضافرة للتوصل الى حلول مقبولة . ولكن في ظل هذه الظروف المتغيرة يتوقع من البلدان المتقدمة أن توفر قيادة مبدعة تدعمها الإرادة السياسية بحيث لا يتسنى النكوص عن مذهب التعددية . إن نسيج الوشائج الاجتماعية والسياسية والاقتصادية يحتم اشتراك البلدان النامية كشركاء متساوين كيما يكون النظام العالمي الجديد فعالا .

ويثلج صدورنا أن هناك رؤية جديدة واتجاها جديدا الى تعميم الصبغة العالمية والبحث عن حلول للصراعات الاقليمية عن طريق الامم المتحدة . ومن شأن تحقيق الديمقراطية في عملية صنع القرارات على أساس التعاون الموسع والتفاهم والاحترام المتبادلين أن يمهد السبيل أمام الرفاه العالمي والامن المشترك في سياق التكافل

فيما بين الدول ذات السيادة . وسري لانكا ذات التقاليد الديمقراطية المترسخة تتعهد بكامل تأييدها وتعاونها في العمل على تحقيق الأمن والاستقرار العالميين استنادا الى مبادئ المناقشة والمفاوضة الديمقراطية المقبولة بصورة عامة . وعندما تكون الفرص سانحة لا بد أن نغتنمها ونبني عليها بدلا من أن ندعها تضيع منا ولو عن غير عمد .

إن القضايا النووية وتكديس الأسلحة النووية بالرغم من أن الحرب النووية خيار غير مقبول أمور تؤرقنا فإن حيازة عدد متزايد من الدول للقدرة الفنية على انتاج الأسلحة النووية هي مبعث قلق بالغ لنا . ولا يمكن القول بأن سباق التسلح النووي قد انتهى من الناحيتين النوعية والكمية على حد سواء ، ولهذا لا بد من اتخاذ اجراءات لوقف هذه المنافسة . فلا بد من إيلاء أعلى الأولوية لمسألة سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي بغية إنهاء تجريب الأسلحة النووية وتكديسها . وبالرغم من تحقيق بعض التقدم في خفض الترسانات النووية ، وخاصة عن طريق معاهدة خفض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت) ، لا يزال مطلوبا بذل المزيد من الجهود المصممة لإحراز نتائج مقبولة ومرضية .

لقد شجعتنا المفاوضات والاتفاقات التي تم التوصل اليها بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في مجال خفض الأسلحة الاستراتيجية . والإجراء الاخير الذي قامت به الولايات المتحدة وكذلك الاتحاد السوفياتي بعدها ، فيما يتصل بالقضاء على الأسلحة النووية القصيرة المدى وإزالة القذائف النووية من السفن الحربية سيمهد السبيل لاستجابة ايجابية من جانب جميع الدول النووية مؤداها العمل على تحقيق الهدف المنشود المتمثل في إقامة عالم خال تماما من الأسلحة النووية . ولكن فيما يتعلق بإجراء التجارب النووية بقصد تحسين نوعية الأسلحة النووية ، لا نجد فيما توصلت اليه الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بصدد معاهدة التفجيرات النووية السلمية ومعاهدة حظر تجارب العتبة مدعاة لتوقع الكثير . فحظر تجارب الأسلحة النووية قد ظل على جدول أعمال هذه اللجنة منذ فترة طويلة ، وقد حثت الجمعية العامة جميع الدول مرارا وتكرارا أن توقف جميع تجارب تفجيرات الأسلحة النووية . ونحن على اقتناع راسخ بأن الحظر الشامل لتجارب الأسلحة النووية مسألة جديرة بالأولوية العليا . لقد

اضطلعت اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية ببعض العمل المضموني ، ولكن الامـــال ظلت ضئيلة حتى منذ بداية المطاف ، ولم يتسن التغلب التام على المشاكل حتى فـــي نهاية المطاف . إن إعادة إنشاء مؤتمر نزع السلاح للجنة المخصصة في العام المقبـــل ستكون خطوة تطلعية الى الامـــام تحظى بروح التوفيـــق والحـــرص على تحقيـــق مـــا يمكـــن تحقيقه ، وستمضي بنـا على طريق التقدم .

ولكي تكلل جهودنـا بالنجاح لا بد أن ندرك أن الاحداث الحالية تدعم تمامـــا الرأي القائل بأن مفهوم الردع قد فقد مصداقيته ودوره ، وأن علينـا أن نتجنب التمسك الجامد بالنظريات في مواقفنا والإصرار على قناعات لا تمت للواقع بصلة .

قد تختلف الآراء حول أساليب التوصل الى حظر للتجارب النووية ، ولكن الجميـــع متفقون على أن حظر التجارب النووية أمر مطلوب للحيلولة دون اكتساب الدول للقـــدرات النووية . وأن النهج التدريجي إزاء هذه المسألة سيخلق ثغرات جديدة ومزيدا مـــن المشاكل . إن قضايا الحظر الشامل للتجارب لا بد أن تكون جامعة لجوانب التحقـــق والامتثال والاتمام النهائي للمعاهدة . إن مؤتمر تعديل معاهدة الحظر الجزئي للتجـــارب قد فتح الباب أمام المناقشات والمفاوضات المستقبلية ؛ ولكن حل المسائل السياسيـــة المعلقة سيتعذر ما لم يتم التفاوض بجد وعناية عليها وما لم تسير المفاوضات علـــى نحو هادف عن طريق خلق الوعي فيما بين الناس ، أي عن طريق الرأي العام المطلع .

لقد عقد في فيينا مؤخرا حلقة دراسية ناجحة للعناية حول تدابير بناء الثقـــة في جميع الشؤون العسكرية . ويتعين علينا أن نتخذ خطوات عاجلة لتكثيف جهودنا وذلـــك بتعزيز أنشطة بناء الثقة بحيث نمنع سوء الفهم أو الحسابات الخاطئة التي قد تـــؤدي الى مواجهة عسكرية لا يمكن عكس مسارها . لا بد من تحقيق هذا التوازن في التسلح عنـــد أدنى مستوى ممكن . وإذا توفرت المعلومات حول القدرات العسكرية والقابلية للتنبـــؤ والانفتاح في الشؤون العسكرية ، فإن ذلك سيهيئ الفرصة لخفض المواجهة العسكريـــة مما يؤدي الى تحقيق تخفيض واقعي في الميزانيات العسكرية . ووثيقة استكهولم بشـــأن تدابير بناء الثقة والامن ونزع السلاح ، والآراء التي أعرب عنها في حلقة فيينـــا الدراسية ، تشجع الامم على تلمس مزيد من الانفتاح فيما يتصل بالانفاق العسكري ، الامـــر الذي يزيد من عناصر الثقة بين الامم .

وسيؤدي الترويج لقضية الانفتاح العسكري الى تخفيض هائل في الميزانيات العسكرية . فترليونات الدولارات التي تستخدم في تعزيز الدفاع ، ضد عدو وهمي أحيانا ، يمكن الاستفادة منها بالافراج عن أموال كافية لقضية التنمية العالمية . ونحن ندرك أن العجز الهائل الذي لحق بميزانيات البلدان الكبرى قد أحدث خللا في الحالة الاقتصادية العالمية ، لأن هذا العجز يمول من مدخرات البلدان الاخرى مما يقلل من الموارد المتاحة لها لزيادة عملية الانتاج فيها . إن نفقات التسلح قد تجاوزت حدود الكفاية المعقولة . وفي البلدان النامية يجري الإبقاء على الانفاق على التسلح بقصد مكافحة الارهاب وتوفير الامن للغالبية العظمى من السكان . والفقر هو السبب الاساسي للتوتر ، لذا لا بد أن يولي المجتمع الدولي الاولوية القصوى لمسألة القضاء على الفقر ، على أساس المشاركة في المسؤولية ، كي تتمكن البلدان النامية من التخلص من فخ الفقر . وبرامج التخفيف من الفقر من شأنها أن تساعد على الاستخدام المجدي للموارد لتعزيز القدرة الانمائية بحيث لا تهدر الموارد على النفقات الدفاعية غير الضرورية . وما من شك في أن تخفيض مستويات الانفاق العسكري في البلدان النامية سيمكنها من تمويل برامجها للتنمية القابلة للإدامة ويعزز موقفها فيما يتصل بالحصول على مزيد من المدخرات الاجنبية . ولا بد أن ينظر الى زيادة المدخرات الاجنبية للوفاء بالاحتياجات الانمائية للبلدان النامية في إطار المطالب المقدمة من أوروبا الشرقية وإعادة تأهيل البلدان المتضررة من أزمة الخليج وتخفيف أعباء الديون غير المحتملة . إن ما يسمى بعائدات السلام الناجمة عن تخفيض الميزانيات العسكرية بمقدورها تلبية جميع هذه المطالب وأكثر منها ، بالاضافة الى عملية تدفق الموارد الجارية . وتشير جميع التقديرات الى أن بالإمكان تخفيض جميع البلدان لميزانياتها العسكرية بعد تلبية جميع المطالب المتنافسة بعد الافراج عن الاموال اللازمة لمواجهة الاختلالات في ميزانيات تلك البلدان . إن نزع السلاح يرتبط بالتنمية ارتباطا وثيقا . لذا فإن أي محاولة مصطنعة للفصل بينهما لن تؤدي إلا الى إدامة التفاوتات وأوجه التوتر وانعدام الامن على الصعيدين الاقليمي ودون الاقليمي ، التي هي أساسا نتيجة لنقص التنمية .

إن حيازة الدول للاسلحة ترجع لاسباب أمنية أكثر منها لعدوان مبيت . ويبدو هذا منطبقا مع المثل القديم القائل : إن كنت تريد السلام عليك أن تعد العدة للحرب . ولا شك في أن هناك تهديدات للامن وبالتالي فإن ثمن السلام هو اليقظة الابدية . والسلام في العالم لا يمكن صيانته بأعمال دولة واحدة أو مجموعة من الدول ، فلا بد من بناء السلم والامن وتعزيزهما على أساس العمل الجماعي في مجال الاختيار السياسي والإعلان الصريح عن النوايا لتحقيق توافق الآراء . والامتثال الصارم لميثاق الامم المتحدة أمر أساسي لمنع وقوع أي تهديد للامن . ولكن حينما تشعر بعض البلدان بعقدة نقص عسكرية ، فإن أعمالها تميل الى زيادة حدة التوتر والى تهديد السلام .

لقد علمتنا حرب الخليج دروسا هامة كثيرة . ويتصل أحدها بالنقل المحموم للاسلحة ، الذي يمثل بحد ذاته ظاهرة مزعجة للغاية . فقد تسبب نقل الاسلحة ، خاصة الى مناطق الصراع والى المجموعات الارهابية ، في معاناة بشرية هائلة ، مشردا شعوبا باكملها ومطلقا العنان لانغماس بعض الدول في هوجة تدمير للذات . وقد أيدنا دوما قيام الامم المتحدة بالاشراف على نقل الاسلحة . ونحن ندرك أن عبء زيادة الترسانات والقدرات العسكرية عبء ينوء كاهل بعض البلدان النامية . ولكن صانعي الاسلحة يزيدون من مشاكلها بالترويج الخبيث لمثل هذه المبيعات . ويتزايد عدد البلدان التي تتلظى بنار النزاعات الخطيرة الناجمة عن نقل الاسلحة بحرية الى المجموعات الارهابية ، مما يحرم هذه البلدان من القدرة على تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي . وان مشاريع القرارات المقدمة للجنة الاولى في الماضي والداعية الى وقف هذا النقل الهدام للاسلحة لم تلق التأييد الكافي لاتخاذ إجراء محدد . وان نقل الاسلحة غير المقيد الى مختلف المجموعات الارهابية ، ولا سيما العناصر الارهابية دون الوطنية الممولة من الاتجار بالمخدرات وغيره من الوسائل غير القانونية ، حيث تكون القوة المحركة هي دافع الربح لا أمن الدول قد أضاف الى المشاكل الاجتماعية والاقتصادية القائمة في البلدان النامية . إن أفعال المجموعات غير النظامية ، الحاصة على الاسلحة بشكل غير قانوني تتسبب في القضاء على حوافز التنمية وتكوين رؤوس الاموال في

البلدان المتأثرة . وفي بعض الأحيان تقيم هذه المجموعات الارهابية صلات دولية ، بما يضر بالأمن والسلم على الصعيدين الاقليمي ودون الاقليمي .

ومن المهم أن تشرف الأمم المتحدة على انتاج الأسلحة ونقلها . وستعزز الشفافية المطالب بها تدابير بناء الثقة في ميدان نزع السلاح . وستهيئ الدراسة التي تجرى برعاية الأمم المتحدة لنقل الأسلحة على الصعيد الدولي أساسا لتفاهم دولي في إطار المفاوضات المتعددة الأطراف للتوصل الى توافق في الآراء حول الحاجة الماسة الى منع سباق التسلح . وسيظل البحث عن الحل متعثرا ما دامت هذه المسألة غير مدرجة في برامج الأمم المتحدة الممنوحة أولوية عاجلة . إن علينا أن نقوم بعمل ملموس في حدود البرنامج المعين الزمن ، وأن نظهر عزيمة موحدة لتبقى الأمم المتحدة ساهرة على حماية الأمن من أجل النهوض برفاهية البشر .

وتحقيقا لهذا الغرض ، وكتدبير دولي يرمي الى كبح عمليات نقل الأسلحة التقليدية ، تؤيد سري لانكا وضع سجل عالمي وغير تمييزي في الأمم المتحدة لعمليات نقل الأسلحة التقليدية بكافة جوانبها . وفي هذا الصدد ، مما يبعث على تشجيع سري لانكا قول الأمين العام إن :

"من شأن ايجاد السجل أن يشجع على قيام مناخ يؤدي الى الانضباط الطوعي والى سلوك أكثر مسؤولية" . (A/46/1 ، ص ١٤)

وإن سري لانكا ، بوصفها دولة طرفا في بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ واتفاقية الأسلحة البيولوجية لعام ١٩٧٢ ، تحيط علما مع الارتياح بأن المؤتمر الاستعراضي الثالث للأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية ، الذي اختتم مؤخرا ، استطاع أن يتوصل الى إعلان ختامي تقدمي سيساهم دون شك في تعزيز مصداقية الاتفاقية .

لقد حرصت الدول الأطراف ، بدافع من التطورات العالمية الأخيرة ، على إمعان النظر ، أثناء عملية الاستعراض ، في أمر الحاجة الماسة الى توخي تدابير دولية متضافرة وبناءة للقضاء على خطر استخدام جميع أسلحة التدمير الشامل بشكل عام ، والأسلحة البيولوجية والسمية بشكل خاص ، علاوة على خطر انتشارها العامودي والأفقي على حد سواء .

وقد أكدت الدول الاطراف من جديد في الإعلان الختامي على اعتقادها بأن الانضمام العالمي الى الاتفاقية سيعزز السلم والامن الدوليين . وأحد المنجزات الرئيسية لذلك المؤتمر اتفاق الدول الاطراف على تحسين وتوسيع نطاق تدابير بناء الثقة الحالية على أساس التعاون المتعدد الاطراف . إن قرار الدول الاطراف بإنشاء فريق مخصص من الخبراء الحكوميين لتحديد أساليب التحقق الممكنة ودراستها من وجهة نظر علمية وتقنية يمثل نتيجة هامة أخرى أحرزها المؤتمر في سبيل تنفيذ الاتفاقية وتوطيدها على نحو فعال . وبشكل عام ، يوفر الإعلان الرسمي ، وفقرات منطوق الوثيقة الختامية للمؤتمر ، عدة مبادرات جديدة ، بما في ذلك ايجاد آليات متعددة الاطراف لتنفيذ أحكام اتفاقية الاسلحة البيولوجية . ومن المحتم الآن أن تظهر الدول الاطراف الإرادة السياسية اللازمة وأن تنضم الى المعاهدة دون تأخير الدول غير الاطراف فيها .

وإننا متفائلون بأن المفاوضات بشأن اتفاقية الاسلحة الكيميائية ستكتمل بنهاية عام ١٩٩٢ . فقد تم وضع الجزء الاكبر من "الهيكل التقني" للاتفاقية والمسائل المتبقية إنما تتوقف على القرارات السياسية حيث تظل الغلبة لروح التوفيق . إن التحرك نحو التوصل الى اتفاقية يعزز تفاؤلنا ، خاصة بعد البيان الذي أدلى به رئيس الولايات المتحدة وأعلن فيه أبلغ الخطوات التقدمية في سبيل تيسير التوصل الى توافق في الآراء بشأن الحظر الاساسي في الاتفاقية ، وهو حظر يغطي دورة الاسلحة الكيميائية بأكملها ، بما في ذلك التدمير غير المشروط لمخزونات الاسلحة الكيميائية في إطار زمني محدد .

وليس هناك أي خلاف على الحاجة الى الإبقاء على طابع العالمية بوصفه الهدف النهائي في تنفيذ الاتفاقية . إن ضرورة فرض حظر غير مشروط وشامل على دورة الاسلحة الكيميائية بأكملها تتطلب الحفاظ على الاتساق الداخلي للاتفاقية من حيث الإبقاء على صبغتها غير التمييزية وطابعها المتعدد الاطراف .

وستكون اتفاقية الاسلحة الكيميائية صكا فريدا من حيث تدخلها في النشاط الصناعي المدني وتغطيتها له . وفي هذا الصدد ينبغي التزام الحيطة التامة لئلا توضع

أعباء ثقيلة ذات طابع تمييزي على كاهل البلدان الصغيرة في ظل نظام التحقق . ونحن ندرك تماما أن التحقق يتوخى قيام نظام واسع النطاق لجمع المعلومات التي توفرها البلدان ذاتها . ومن الواضح أن الغالبية العظمى من الدول التي يتوقع أن تكون أطرافا في الاتفاقية ستكون من البلدان التي لم تكن في حوزتها قط أي أسلحة كيميائية والتي ليست لديها أي نية في حيازتها . وقد يكون عبء التحقق في هذه الاتفاقية ثقيلا عليها إذا فرضت المتطلبات الاساسية تكاليف مالية كبيرة وضغوطا على الموارد .

لقد نادي البعض وخاصة الارجنتين ، بأن يبقى نظام التحقق محايدا من الوجهة التجارية ، وأبرزوا الحاجة الى تجنب قيام نظام مزدوج للتجارة الكيميائية المدنية عند نفاذ الاتفاقية . إن تدابير التحقق وتنفيذها بالطرق القانونية ، سواء فيما يتعلق بالتحقق على الصعيدين الوطني والدولي والاثار الاقتصادية المحتمل أن تترتب على الانظمة المزدوجة يمكن أن تزج بالبلدان الصغيرة الى وضع يتعين عليها فيه أن تُشرع لكل الاحتمالات . ولا حاجة الى التأكيد على أهمية تجنب المواقف التي يمكن أن تُرتب فيها الاتفاقية التزامات تؤدي الى تحمل أعباء مادية باهظة لا تتناسب مع حجم المشكلة .

إننا على ثقة من أن اتفاقية الاسلحة الكيميائية ستصبح حقيقة في القريب العاجل . ونحن ندرك أن التهديدات باستخدام الاسلحة الكيميائية ، والتصورات المتصلة بالتدمير الشامل النابع من امكانية استعمالها ، لم تمنع قيام حرب الخليج ولم تؤثر في نتيجتها . وهذه تبصرة لنا جميعا ، كيما نتمكن من تركيز انتباهنا على مجالات الاولوية الاخرى التي تشكل فيها أسلحة التدمير الشامل ، بما فيها الاسلحة النووية ، خطرا على بقائنا . وعلينا أن ننتهز هذه الفرصة للخروج من حالة الركود وأن نبدي اهتماما نشطا بالقضاء على فئة أسلحة التدمير الشامل بكاملها .

وسري لانكا تظل ملتزمة بالعمل على إبرام الاتفاقية في أقرب وقت ممكن . وحكومتي جادة في النظر في إمكان صيرورتها من الموقعين الاصليين على الاتفاقية عندما تصبح جاهزة للتوقيع .

وبالنسبة للمسائل المتصلة بالفضاء الخارجي ، لا يزال أمامنا شوط طويل ومن دواعي الاسف أن اللجنة الخاصة المعنية بالفضاء الخارجي لا تتمتع بولاية تفاوضية . إن الفضاء الخارجي ، بوصفه تراثا مشتركا للإنسانية ، يجب حمايته واستخدامه بما يعود بالنفع على الجميع .

إن التعاون المتعدد الأطراف ليس ضروريا فحسب بل هو أمر لا غنى عنه من أجل هذا الغرض . إن استخدام الفضاء للاغراض السلمية قد لمّ شمل العالم وحوله الى قرية عالمية واحدة . والتطورات السريعة للعلم والتكنولوجيا لم تُحسن نوعية الحياة في هذا الكوكب فحسب بل أدت أيضا الى تطوير أنواع جديدة من الاسلحة . وقد نجم عن ذلك مزيد من الشعور بالاحباط في صفوف أغلبية الدول ، حيث أصبحت توقعات إحراز تقدم في منع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي أبعد منالا مما كانت . وقد قدمت سري لانكا ، بالاشتراك مع مصر وفنزويلا ، مشروع قرار يرمي الى منع امتداد سباق التسلح الى الفضاء الخارجي . وفي العام الماضي ، أحرزنا بعض التقدم حيث استطعنا طرح مشروع قرار واحد عن الفضاء الخارجي ، على إثر مشاورات ومفاوضات بناءة ومثمرة مع المجموعات الاخرى .

وقد أحرزت اللجنة المخصصة في عام ١٩٩١ نجاحا مفيدا نتيجة للجهود التي بذلها السفير موريتان ، ممثل الارجنتين . ونلاحظ أن النتائج التي اعتمدت بتوافق الآراء تضمنت عناصر محسنة . ولكن المجتمع الدولي لم يتمكن من اتخاذ تدابير متقدمة للتحرك صوب هدف إبرام اتفاقية دولية لمنع امتداد سباق التسلح الى الفضاء الخارجي . وستواصل سري لانكا التعاون مع الوفود الاخرى تعاونا كاملا ، ولا سيما مصر وفنزويلا ، لتقديم قرار الى اللجنة الاولى في ضوء الموقف الذي اتخذ في السنة الماضية . ونأمل أن تؤيد جميع الوفود الاخرى قرارا أوحد حتى نستطيع العمل من أجل هدفنا المشترك بإزالة العوائق التي تحجب رؤيتنا . وهناك الكثير من العمل الذي ينبغي أن يتم ، في كل من نيويورك وجنيف ، فيما يتصل بتدابير بناء الثقة وفي تحقيق مزيد من الشفافية والانفتاح في مجال الفضاء الخارجي . ونعتقد أنه يمكن إحراز تقدم ، سواء على الصعيد الثنائي أو المتعدد الاطراف بالتركيز على العناصر التي تحظى باهتمام مشترك والتي تتطلب إجراء عاجلا . وسيتعاون وفد سري لانكا بنشاط مع الوفود الاخرى في تطوير العمل الذي تم حتى الآن لجعله أكثر فائدة في المستقبل .

وإننا نشعر بسعادة إذ نلاحظ أن اللجنة المخصصة لاعتبار المحيط الهندي منطقة سلم قد استكملت عملها . ويبقى الآن على اللجنة المخصصة أن تنسق وجهات النظر بشأن أقسام معينة من العمل التحضيري قبل انعقاد المؤتمر في كولومبو في عام ١٩٩٣ . وفي ضوء الحالة العالمية المتغيرة والمحسنة ، هناك حاجة ماسة لأن يضاعف جميع الاعضاء من اهتمامهم وجهودهم لإنجاح هذا المؤتمر . ومن أجل إنشاء منطقة سلم في المحيط الهندي ، من الضروري أن يقوم المجتمع الدولي دون أية تحفظات بعقد مؤتمر كولومبو لإعطاء دفعة اضافية لمبادرات نزع السلاح . ونحث على مشاركة وتعاون الاعضاء الدائمين في مجلس الامن والمستخدمين الرئيسيين للمحيط الهندي في هذا المسعى من أجل السلم والامن والتنمية . وستشارك سري لانكا في مشروع قرار في هذا الشأن . ويراودنا الامل بأن يحظى مشروع القرار هذا بتأييد كامل من جانب هذه اللجنة .

السيد كارهيلو (فنلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، إنه ليسعدني سعادة بالغة أن أنضم الى المتكلمين السابقين في الترحيب بكم

بكل حرارة لانتخابكم لرئاسة هذه اللجنة . وإن وفد فنلندا مقتنع بأن اللجنة ستتمكن تحت قيادتكم من تناول جدول أعمالها الهام بالكفاءة وسرعة الانجاز المرجوين .

وأنتهز هذه الفرصة أيضا لأسجل تقديرنا لوكيل الأمين العام أكاشي ولانجازاته . إن إدارة شؤون نزع السلاح ، كما أوضح بيانه أمام اللجنة بالأمس ، تلعب دورا يزداد أهمية في دفع قضيتنا المشتركة - ألا وهي نزع السلاح . والفضل في الدور المعزز الذي تؤديه الإدارة إنما يرجع الى حد ليس بالقليل الى قيادة السيد أكاشي النشيطة والماهرة .

وهناك قصة مفيدة من تأليف الدكتور سوس عن كائنين أسماهما "زاكس" أحدهما كان يتجه نحو الشمال والآخر كان متجها نحو الجنوب ثم تقابلا في براري "براكس" . ودخلا في حوار وفي مناقشة عنيدة وطويلة حول من يمر منهما أولا . وفي النهاية ، لم يتحرك الإثنان وتحرك العالم وتركهما في مكانهما .

وأخشى أننا ، في الماضي ، كانت مناقشاتنا المتعددة الأطراف تشبه في بعض الأحيان الحوار فيما بين الكائنين المذكورين . وهذا على حسابنا جميعا ، الشمال والجنوب .

إننا نعيش اليوم في عالم مختلف . إن نزع السلاح الفعلي يتحقق . وهناك مزيد من نزع السلاح يلوح في الأفق . وتتداعى الآن المواقف العسكرية التي تمت الى الماضي . وتتحول الأخطار الى مجرد مجازفات . وهذا لمصلحتنا جميعا ، الشمال والجنوب .

ويجب أن تكون مداولات نزع السلاح المتعددة الأطراف معبرة عن سرعة التغيير ، عن المثال الجديد . والبديل لذلك هو مصير الكائنين المذكورين ، وذلك ما لا نريده .

إن فنلندا لترحب بالمبادرة التاريخية للرئيس بوش بشأن نزع السلاح النووي . كما ترحب بالرد التاريخي بالمثل من جانب الرئيس غورباتشوف على تلك المبادرة . وستخفض أكبر ترسانتين نوويتين وسيعاد تنظيمهما ، ليناسبا على نحو أفضل عالما لم تعد فيه الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بلدين متواجهين ، فهما الآن بلدان حريصان على التعاون . لقد انتهت الحرب الباردة حقا .

إن إزالة جميع القوات النووية القصيرة المدى ذات القواعد الارضية من أوروبا ستعزز أمن أوروبا . وفي رأينا ، أن هذه الخطوات تنسجم الى حد كبير مع هياكل الامن التعاوني التي تُنشأ الآن في أوروبا .

إن التخفيضات الكبيرة في الاسلحة النووية التكتيكية للاتحاد السوفياتي بالاضافة الى تشكيل قيادة موحدة لقواته النووية الاستراتيجية ، كل هذه اجراءات ستساعد على تعزيز الثقة الدولية في أن القوات النووية السوفياتية ستظل في أيدي مسؤولة حتى في ظل ظروف القلاقل الواسعة النطاق .

ونرحب بتأكيدات أوكرانيا بأن الاسلحة النووية الموزوعة الآن في أراضيها ستزال ، وبأن أوكرانيا لا تسعى الى حيازة أية أسلحة نووية .

وقد أعربت فنلندا منذ فترة طويلة عن انشغالها بشأن وزع أسلحة نووية تكتيكية ذات قواعد بحرية في مياه القطب الشمالي ، فضلا عن نظائرها التقليدية ، ولا سيما القذائف الانسيابية ذات المسار المنخفض . ورغم أن هذه الاسلحة ليست موجهة الى فنلندا ، فإن الجغرافيا تجعلها كذلك ، إذ أنه في أية مواجهة يمكن لهذه الاسلحة أن تهدد الامن الفنلندي . ولهذا ، ترحب فنلندا بصفة خاصة بالخطوات التي اتخذت على سبيل المعاملة بالمثل لخفض الوزع النووي في المنطقة المجاورة مباشرة لنا . وينبغي أن تتبع هذه الخطوات خطوات من أجل نزع السلاح البحري التقليدي .

ولسوف نشعر بمزيد من الامن إذا خفضت دوريات الغواصات النووية في مياه القطب الشمالي . إن وقوع حادثة مثل حادثة تشيرنوبيل في البحر أمر ستترتب عليه آثار مدمرة .

إن الوقف السوفياتي من جانب واحد للتجارب على الاسلحة النووية يكتسي بالمثل أهمية خاصة بالنسبة لفنلندا . فموقع تجارب نوفايا زيملا ، الذي يبعد عن حدودنا بألف كيلومتر ليس إلا ، سيظل صامتا لمدة سنة على الاقل . ولا نزال نحث على أن يظل صامتا الى الابد . وتأمل فنلندا أن يؤدي هذا الوقف الى إحراز تقدم من أجل فرض حظر يكون شاملا وقابلا للتحقق منه على التجارب النووية في جميع أنحاء العالم .

ولم تعد أسلحة التدمير الشامل ولا الاسلحة التقليدية من القضايا التي تسيطر عليها مفاهيم التهديد في سياق المواجهة بين الشرق والغرب . بل لم يعد هناك شرق ولا غرب بعد الآن . إلا أن هذا ليس فيه مدعاة للشعور بالاطمئنان والتقاعس عن العمل .

فلا تزال هناك أسلحة نووية كثيرة في العالم . وفي رأينا ، أن الاستقرار والردع يمكن كفالتهما على مستويات من الأسلحة النووية الاستراتيجية أقل كثيرا من المستويات الحالية . إننا نثني على معاهدة "ستارت" ونأمل أن يتم التصديق عليها في القريب العاجل . كما نرحب أيضا باستعداد السوفيات للذهاب الى ما هو أدنى من مستويات "ستارت" . إن معاهدة "ستارت" ينبغي أن تكون بداية للتخفيضات وليست نهايتها .

وفي نفس الوقت ، فإن احتمال الخطر الذي يتعرض له السلم والامن الدوليان بسبب ترسانات أخرى غير الترسانات التقليدية يتزايد . ولم يعد هذا مجرد رأي ولكنه حقيقة واقعة . فإن سعي العراق سرا لامتلاك أسلحة نووية الذي يتناقض تناقضا صارخا مع التزاماته التعاقدية قد أثبتته إثباتا موثقا اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة . وقد لا يكون العراق البلد الوحيد الذي يفعل ذلك بل فقط البلد الذي ضبط متلبسا .

وفي نظرنا أن تعددية الاقطاب المتنامية للمخاطر النووية وسواها من المخاطر المهلكة تتطلب نُهجا متعددة يدعم الواحد منها الآخر . ومن هذه النهج عدم الانتشار والحظر التام وزيادة الوضوح .

أولا ، يجب متابعة جهود عدم الانتشار النووي بنشاط . ثانيا ، يجب إبرام حظر شامل على الاسلحة الكيميائية كأولوية ملحة ويجب الاستمرار في الجهود الرامية لتعزيز اتفاقية الاسلحة البيولوجية . ثالثا ، يجب إيلاء أهمية للاسلحة التقليدية أكبر مما تم حتى الآن .

وتبقى معاهدة عدم الانتشار تتصدر الجهود الرامية لوقف انتشار الاسلحة النووية . ونحن نرحب بانضمام أطراف جديدة الى المعاهدة هذا العام . فانضمام جنوب افريقيا ، على وجه الخصوص ، ينبغي أن يساعد في عملية جعل افريقيا قارة لا نووية ، وهذا ما أيدناه طويلا ، شأننا في ذلك شأن الآخرين .

ترحب فنلندا بقراري الصين وفرنسا الانضمام الى المعاهدة من حيث المبدأ . وبانضمامهما ، ونأمل أن يكون ذلك قريبا ، تصبح الدول الخمس الحائزة على الاسلحة النووية أطرافا في المعاهدة . ونرحب أيضا بالاهتمام الذي أبدته كل من الارجنتين والبرازيل وشيلي بإبرام اتفاقات الضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية . ولا يمكن للنظام الدولي الخاص بعدم الانتشار إلا أن يستفيد من ذلك .

تدعو فنلندا الحفنة من الدول التي ما تزال خارج معاهدة عدم الانتشار للانضمام الى المعاهدة في أقرب وقت ممكن . ونرحب بانضمام ليتوانيا الى المعاهدة ونحن على ثقة بأن الجارين البلطيقيين الآخرين سيحذوان حذوها . فعالمية العضوية والاتفاق المبكر على تمديدها من شأنهما أن يعززا المعاهدة كثيرا .

ومع ذلك ، فإن تجربتنا مع العراق تدل على أن التوقيع طوعا ومن غير اعتراض لا يكفي . فالمجتمع الدولي بحاجة الى وسائل فعالة أكثر لتنفيذ التزامات عدم الانتشار . فالوكالة الدولية للطاقة الذرية تضطلع بدور أساسي في هذا المضمار . وترى فنلندا أنه ينبغي أن تتوفر للوكالة قدرة فعالة على التفتيش في الموقع . فالخطر يتهدد مصداقية اتفاقات الضمانات الحالية والمستقبلية .

إن التوصل الى اتفاق للضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية هو متطلب قانوني بمقتضى معاهدة عدم الانتشار ويُعد أيضا متطلبا غير مشروط . وتأمل فنلندا في أن تمتثل جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، وهي طرف في معاهدة عدم الانتشار منذ ١٩٨٥ ، وعن حُسن نية لالتزامها القانوني ودون أي تأخير .

وينبغي أن تقترن جهود عدم الانتشار بالرقابة الملائمة على الصادرات والتنسيق الدولي للتدابير الوطنية . لقد أبقينا لمدة طويلة على مراقبة الصادرات الوطنية . ومنذ أيام معدودة ، تقدمت فنلندا بطلب عضوية في نظام الرقابة على تقنيات القذائف . لقد قمنا بالعمل نفسه أيضا فيما يتعلق بمجموعة استراليا التي تعمل على منع انتشار الاسلحة الكيميائية .

لقد اكتسبت المفاوضات المتعلقة بالاسلحة الكيميائية في مؤتمر نزع السلاح زخما منذ شهر أيار/مايو . وتبقى مسائل هامة لكن يجري تناولها بعزم واصرار . إن فنلندا على ثقة بأن اتفاقية الاسلحة الكيميائية التي يمكن التحقق منها بشكل فعال ستصبح أمرا واقعا عما قريب .

وستواصل فنلندا من جهتها العمل لتحقيق هذه الغاية وذلك من خلال متابعة إجراء بحوث خاصة بالتحقيق المتعلق بالاتفاقية وجعل النتائج متوفرة لمؤتمر نزع السلاح . وستواصل أيضا تدريب المحللين من البلدان النامية في مجال طرائق التحقيق والتقنيات الضرورية للتنفيذ الفعال للاتفاقية لدى دخولها حيز النفاذ .

كان النجاح حليف المؤتمر الاستعراضي الثالث لاتفاقية الاسلحة البيولوجية . وذلك ما عزز الاتفاقية . ولقد بوشر أخيرا في العمل المتعلق بالتحقيق ، فتحسنت تدابير بناء الثقة واتسعت . ونحن نشعر بسرور لان المؤتمر الاستعراضي قد صادق على مبادرتنا الخاصة بالإعلان عن منشآت انتاج اللقاح كتدبير من تدابير ثلاثة جديدة تتخذ لبناء الثقة .

وأوروبا ، التي كانت محل انتقاد لاحتوائها على أكبر كثافة في الاسلحة ، أخذت تنزع عنها سراعا تلك السمعة السيئة . فالاتفاق الخاص بالقوات المسلحة التقليدية في أوروبا ، والسحب الانفرادي وتدابير بناء الثقة والامن - كل ذلك يشكل أوروبا جديدة .

إن النهج الاقليمي إزاء نزع السلاح التقليدي يسير سيرا حسنا . وإننا نعتقد بأن التجربة الاوروبية على صلة بالشواغل السائدة في مناطق أخرى . على سبيل المثال ، إن تدابير بناء الثقة ، التي تكون موضع سخرية أحيانا كونها هامشية إذا ما قورنت بنزع السلاح الحقيقي ، قد مهدت السبيل لنزع السلاح الفعلي . وينبغي ألا يكون ثمة سبب يمنع في استجماع الإرادة السياسية لتحقيق تدابير بناء الثقة على أساس تفاوضي في مناطق أخرى إذ أنه تم استجماع تلك الإرادة في أوروبا - التي كانت آنئذ مقسمة انقساما حادا بين معسكرين متناحرين .

عالميا ، وفي الامم المتحدة بدأت الدول الاعضاء في نهاية الامر بالتصدي لمسألة الاسلحة التقليدية . ففي المقام الاول ، ثمة حاجة واضحة للدول فضلا عن مواطنيها الى معرفة المزيد عما يجري في هذا المجال ، وخصوصا ما اتصل بتجارة الاسلحة . ولذلك رحبت فنلندا بالمبادرة الرامية لإجراء دراسة تتعلق بوسائل وطرائق تعزيز الوضوح في النقل الدولي للاسلحة التقليدية وقد وفرت لذلك خبيرا للمشاركة في إعدادها .

تؤيد فنلندا تأييدا قويا التوصيات الاساسية للدراسة - وإنشاء سجل عالمي غير مميز لنقل السلاح الدولي وذلك تحت إدارة الامم المتحدة . ونحن نرى أن القرار بإنشاء السجل لا بد أن تبت فيه هذه الدورة للجمعية العامة .

إن للامم المتحدة دورها الكبير الذي تضطلع به في مواجهة تحديات الحقبة الجديدة في الجهود الدولية لنزع السلاح . وستستمر في تهيئة المحفل الاكثر تمثيلا لإجراء مناقشة مسائل نزع السلاح ذات الاهمية العالمية والتفاوض بشأنها . ونعتقد بأن الامم المتحدة ستخدم مصالح أعضائها بإطراد من خلال قيامها بمهمات محددة في مجال نزع السلاح . فالامم المتحدة من خلال اللجنة الخاصة ، وادارة تدابير بناء الثقة وذلك بمقتضى اتفاقية الاسلحة البيولوجية ، علاوة على السجل المرتقب لعمليات السلاح التقليدي ، كل ذلك تباشير ، وإن تكن مختلفة ، بولادة اتجاه جديد .

وهذا الاتجاه الذي بدأ يلوح في الافق يحظى بدعم فنلندا التام والفعال .

السيد سوتريسنا (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي سيدي بأن أبدأ بالإعراب عن ارتياح وفدي لرؤيتكم تترأسون مداولاتنا هذه . ونحن على ثقة من أن مداولاتنا ستحقق تقدما كبيرا تحت قيادتكم . كما أود أن أتقدم بتهانئنا الى أعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم .

تنعقد دورة هذا العام للجنة الاولى في ظل خلفية من التغيرات الهامة في التجمعات السياسية والاقتصادية في العالم وفي وقت تتطور فيه العلاقات فيما بين الدول في العديد من المناطق على نحو لم يكن بالإمكان تصوره منذ سنوات قليلة مضت . لقد دخلنا فترة ما بعد الحرب الباردة وبدأت ملامح نظام عالمي جديد تبزغ في الأفق . وابتعدنا خطوات قليلة عن هوة الخطر النووي . وتم الشروع أخيرا في عملية نزع السلاح النووي التي طال انتظارها . وحدثت تغيرات جذرية في المفاهيم التقليدية ، مفاهيم التهديدات العسكرية والأمن الوطني ونفقات الدفاع . ونتيجة لذلك ، برزت مفاهيم جديدة وسياسات أعيد النظر فيها أعطت زخما جديدا لمسألة نزع السلاح التي كانت تعاني من سبات عميق .

لقد رحبنا جميعا بالتقدم الذي أحرز في الآونة الاخيرة في مجال الحد من الاسلحة ونزع السلاح . فإن إنفاذ معاهدة إزالة القذائف المتوسطة المدى والاقصر مدى يمثل إنجازا رائعا . كما أن التوقيع على معاهدة القوات التقليدية في أوروبا خطوة اضافية صوب ضمان السلم والاستقرار في أوروبا . وكان مؤتمر تعديل معاهدة الحظر الجزئي للتجارب المنعقد في كانون الثاني/يناير الماضي أول محفل تفاوضي متعدد الاطراف لمعاهدة للاسلحة النووية تشارك فيه كل البلدان الحائزة وغير الحائزة للاسلحة النووية على حد سواء في الجهود الرامية الى التوصل الى الهدف المشترك المتمثل في الوقف الكامل للتجارب النووية . وقد نص اتفاق الاسلحة الاستراتيجية الذي تم التوصل اليه بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في أيلول/سبتمبر على إجراء تخفيض كبير في قواتهما النووية .

ويشعر وفدي بسعادة خاصة إزاء العرض المذهل الذي قدمه الرئيس بوش من جانب واحد بإزالة الاسلحة النووية التكتيكية في البر والبحر في أوروبا وآسيا والتفاوض بشأن إجراء تخفيضات كبيرة في القذائف التسيارية عابرة القارات وغيرها من الاسلحة النووية الطويلة المدى . كما أننا نشيد بالعرض المقابل الذي قدمه الرئيس غورباتشوف بالتوصل الى تخفيضات أعمق في القوات النووية . إن هاتين المبادرتين التاريخيتين لا تؤكدان مصداقية التدابير الانفرادية فحسب بل تتيحان فرصا لم يسبق لها مثيل للتوصل الى مفهوم عالمي لعالم خال من الاسلحة النووية . وفي الوقت ذاته ، تم استعراض المذاهب والمواقف العسكرية للدول العظمى في سياق الحقائق العالمية الجديدة التي بدأت بالظهور .

ويسعدنا أيضا أن نلاحظ استعداد فرنسا والصين الآن للانضمام الى معاهدة عدم الانتشار ، وهذا يعني إزالة أهم جوانب القصور التي تتسم بها هذه المعاهدة . وفي أمريكا اللاتينية ، يمثل الاتفاق الذي تم التوصل اليه في تموز/يوليه الماضي بين الأرجنتين والبرازيل بشأن الاستخدامات السلمية البحتة للطاقة النووية والتزام مندوزا الذي تعهدتا به ، وكذلك نبذ شيلي وأوروغواي للاسلحة الكيميائية والبكتريولوجية معالم بارزة في جهود عدم الانتشار .

إلا أننا عندما نقيم الآثار التي خلفتها فترة ما بعد الحرب الباردة على نزع السلاح ندرك تماما أننا لم نحرز إلا تقدما ضئيلا وهامشيا في مجال الحد من الاسلحة . فلا تزال الترسانات النووية بقدرتها المدمرة الضخمة تلقي ظلالا قاتمة على العالم أجمع . ومما يزيد من تفاقم الحالة عدم حصانة نظم القيادة والمراقبة والاتصالات بشكل متزايد واحتمال قيام جهات غير مخولة بإطلاق هذه الاسلحة ، الامر الذي يثير قلقا بالغا وخاصة أثناء الأزمات والاضطرابات الداخلية .

وعلى الرغم من التحسن المشهود في المناخ العالمي السياسي والامني فقد اكتسب سباق التسلح ، وخاصة جوانبه النوعية ، زخما خاصة به دافعا نفسه نحو الامام عن طريق الاستفادة من المخاوف التي يثيرها والمؤسسات المستمرة ذاتيا التي ينشئها . وفي

الوقت نفسه ، لم تخفض النفقات العسكرية العالمية بشكل ملحوظ وما زالت تجارة الاسلحة مستمرة في الازدهار مؤشرة بذلك بشكل كبير على الاقتصاد العالمي .

ومن ثم ، إن وفدي مقتنع منذ وقت طويل بضرورة وضع استراتيجية أكثر شمولا لعكس سباق التسلح والتعجيل بعملية خفض الاسلحة ونزع السلاح . وفي هذا الصدد ، ينبغي أن نسلم بأن الجهود التدريجية في الماضي قد أثبتت عدم كفايتها وخاصة فيما يتعلق بالاسلحة النووية . ومن الضروري في هذا المنعطف التماس نهج جديد متكامل يشمل بذل جهود واسعة النطاق ترمي الى تخفيض الاسلحة ونزع السلاح ويمكن أن تكون أساسا مشتركا للمفاوضات في المحافل ذات الصلة حول مختلف جوانب نزع السلاح ببعديها الكمي والنوعي على حد سواء .

وينبغي أن يتمثل الهدف المباشر في الشروع في إجراء مفاوضات عاجلة بشأن عكس سباق التسلح في جميع جوانبه والبدء بعملية نزع سلاح حقيقية . وفي إطار هذا النهج ، ينبغي أن تسرد كل التدابير المتعلقة بالحد من الاسلحة وخفضها والقضاء على مخزونات الاسلحة والمنشآت العسكرية وخفض القوات المسلحة وأن تقدم بشكل منفصل لكل فئة من فئات الاسلحة ونظمها . وبينما يتعين بالضرورة إيلاء أولوية قصوى لنزع السلاح النووي ينبغي لنا أيضا أن نواصل الاهتمام بتدابير نزع السلاح التقليدي . وينبغي أن يقاس التقدم المحرز في تنفيذ تلك التدابير بربط التخفيضات في النفقات العسكرية بتخفيضات في نظم أسلحة محددة وكذلك البحوث والتنمية المتعلقة بها .

وتقع المسؤولية الاساسية عن البدء بالتماس هذا النهج على الدول النووية التي يجب أن توافق أولا على الوقف الفوري لانتاج واستحداث الاسلحة النووية والمواد القابلة للإنشطار . وينبغي أن يتبع ذلك مناقشات ومفاوضات ثنائية واقليمية ومتعددة الاطراف بشأن تدابير محددة لنزع السلاح . ومن الضروري أثناء هذه العملية ابتكار طرائق واجراءات مناسبة غير تمييزية تضمن لجميع الدول أمنا غير منتقص على مستويات أدنى تدريجيا من الاسلحة . ومن شأن مشاركة الدول النووية وغيرها من الدول التي تمتلك قوة عسكرية كبيرة ومن شأن ارادتها السياسية أن تكونا لا غنى عنهما للتنفيذ

الفعال لاية مبادرة من هذا النوع . والآن ، وقد خفت على نحو كبير حدة الشك والريبة اللذين زادا سباق التسلح تأججا ، أصبح من الممكن توخي هذه الاهداف .

لا تزال الساحة العالمية تتأثر بالتغيرات السريعة والجذرية . فقد شهدت العلاقات بين الشرق والغرب تحسنا كبيرا ، وكذلك هو الحال بالنسبة للمناخ العالمي السياسي والامني . وفي الوقت نفسه ، تبذل جهود مكثفة لحل نزاعات دامت وقتا طويلا . وينبغي الاستفادة من الفرص التي تتيحها هذه التطورات الهامة عن طريق السعي المتضافر الى التعجيل بإحراز التقدم في مسائل نزع السلاح ذات الاولوية .

ومن الجدير بالذكر أن اهتمام المجتمع الدولي بالجوانب النوعية لسباق التسلح على مدى ثلاثة عقود ونيف قد انعكس بالكامل في اتخاذ الجمعية العامة لاكثر من ٧٠ قرارا بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية . فقد ظلت هذه المسألة هدفا له الأولوية وكانت متابعتها أكثر اتساقا من متابعة مسائل أخرى ولفترة أطول مما استغرقته متابعة تلك المسائل لنزع السلاح . بيد أن الدول النووية لا تزال تجري التجارب على الاسلحة حتى يومنا هذا .

وبالتالي ، ازداد عدد الرؤوس الحربية زيادة كبيرة وازدادت القدرة على الايصال تطورا وتبشر البحوث بزيادة تطوير نظم الاسلحة النووية حتى في الوقت الذي ينخفض فيه عددها . ومن ثم ، فإن الذين كانوا يأملون في حدوث تخفيضات عسكرية كبيرة أو حتى الإبطاء في ادخال تكنولوجيات جديدة أكثر خطورة لن يكون لهم أساس للتفاؤل .

إن عدم إحراز التقدم المؤسف هذا يرجع أساسا الى عدم وفاء الحكومتين الوديعتين لمعاهدة الحظر الجزئي للتجارب بالتزاماتهما بموجب المعاهدة القائمة وغيرها من الإعلانات . وبالتالي ، تشعر الدول غير الحائزة للاسلحة النووية بالقلق إزاء زيادة فعالية الاسلحة في المستقبل وصعوبة التحقق منها وتقويض سلامة الاتفاقات الحالية مما يزيد من صعوبة امكانية إبرام اتفاقات في المستقبل .

ومما ينذر بالسوء أن ادخالها في مناطق جديدة ستكون له آثار خطيرة على الامن العالمي . ومن ثم ، فإن وقف تجارب الاسلحة النووية يشكل خطوة أساسية في منع ظهور جيل جديد من نظم الاسلحة وإيقاف نشرها الرأسي والافقي وتدعيم معاهدة عدم الانتشار . وبالنسبة للاغلبية العظمى من الدول ان الحظر الشامل للتجارب هو الاختبار الصادق للالتزام الذي يمكن اثباته بنزع السلاح النووي .

ويرى وفد بلدي أن قوة الدفع التي ولدها عقد معاهدة إزالة القذائف المتوسطة المدى والاقصر مدى ومعاهدتي القوات التقليدية في أوروبا وإزالة الاسلحة الاستراتيجية ، بالاضافة إلى التوقعات الكبيرة التي أثارتها التصريحات التي صدرت مؤخرا بشأن إجراء تخفيضات هائلة في الترسانات النووية ، تهيئ جوا طيبا لانهاء البحث المحموم عن تكنولوجيا مستقبلية وأسلحة متزايدة الفتك . وهذا الهدف السامي لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق الاشتراك الحقيقي لكل الدول النووية في العمليات الجارية الآن في مؤتمر التعديل لتحويل معاهدة الحظر الجزئي للتجارب إلى معاهدة شاملة لحظر التجارب .

وفضلا عن التعديل ، من المهم أن نتحرك قدما بكل سرعة للتداول حول القضايا الجوهرية الاخرى بنظرة عامة للنهج الجماعي الذي لابد أن يصبح القاعدة بدلا من الاستثناء .

ولا تزال اندونيسيا ملتزمة بعمل مؤتمر نزع السلاح . ويسعدنا أن نلاحظ التقدم المشجع الذي تم في المفاوضات المتعلقة بالاسلحة الكيميائية ، ونأمل أن تقود تلك المفاوضات بسرعة إلى عقد اتفاقية . إن الاتفاق على تضمين حكم بشأن الحظر الكامل لاستخدام الاسلحة الكيميائية ، والتعهد الاساسي بالتدمير التام للمخزون الحالي ومرافق الانتاج كذلك ، يقضيان فعلا على عقبة رئيسية في هذا السبيل . ومع ذلك ، لا تزال هناك مسألة كيفية وضع هذا التفهم الاساسي في صيغ عملية ، بالاضافة إلى القضايا الجوهرية الاخرى التي تحتاج إلى حل .

وفي نفس الوقت ، يجب علينا أيضا أن نسلم بأن مصالح البلدان النامية وغير الحائزة لهذه الاسلحة يجب ألا تقوّض لمجرد استكمال الاتفاقية في وقت مبكر . وبالاضافة إلى هذا ، فإن مسألة التحقق من عدم الانتاج في مجال الصناعات الكيميائية يجب ألا تشكل أعباء لا ضرورة لها على الصناعات الكيميائية المدنية ، لاسيما الصناعات الواقعة في البلدان النامية . وفي هذا الصدد ، من المهم أن نضمن أن الاحكام المتعلقة بالاتفاقية القادمة تنفذ بطريقة تتحاشى أية اساءات تحركها المصالح التجارية . وفي نفس الوقت لا نزال نرى أن تضمين أحكام تتناول التنمية الاقتصادية والتقنية ، وكذلك المساعدة والحماية ، سيعطي حافزا قويا للدول على الانضمام إلى الاتفاقية .

ويتضح أيضا نفور العالم كله من الاسلحة النووية في الاهتمام المتواصل بإنشاء مناطق خالية من الاسلحة النووية . وفي المنطقة التي نعيش فيها من العالم إن المثل على ذلك هو الجهود التي تبذلها في الوقت الحالي رابطة امم جنوب شرقي آسيا لإنشاء منطقة في جنوب شرقي اسيا . ومناخ الامن المعزز ، على الصعيدين العالمي والاقليمي ، يجب أن ييسر التحقيق العاجل لهذا الهدف الذي من شأنه أن يساهم مساهمة كبرى في تعزيز عدم الانتشار بالتخفيض التدريجي للمناطق التي يمكن فيها استخدام الاسلحة النووية .

وبالنسبة للاسلحة البحرية مما لا يمكن انكاره أن ما لا يقل عن ثلث الترسانات النووية في العالم يخصص للوزع البحري ، في حين أن السمة المميزة للقوات البحرية النووية هي قدرتها على الانتشار جغرافيا في جميع أنحاء العالم وإمكانية وزعها على أية نقطة ساحلية . ولئن كان وضع الاسلحة النووية التكتيكية وتحريكها على الارض محدودا بالاحكام الواضحة للمعاهدة ، فإن وزعها البحري يمكن أن يعرض أية دولة للخطر .

واندونيسيا ، بصفتها بلدا أرخبيليا يقع بطول الطرق المائية الهامة التي تربط بين محيطين وقارتين ، لايسعها إلا أن تشعر بالقلق الشديد ازاء الانتشار الافقي

والراسي للاسلحة النووية البحرية الاستراتيجية والتكتيكية . ولذلك فمما لا غنى عنه أن نعرّف بعض المبادئ ونضع المبادئ التوجيهية لتدابير الحد من الاسلحة البحرية ونزع السلاح .

والانماط المتغيرة للعلاقات بين الدول ، ولاسيما الدول الكبرى ، ستفضي حتما إلى تهيئة بيئة أمنية عالمية جديدة لا ترتبط بثنائية الاستقطاب ، وستترك أثرها ايضا ، إن آجلا أو عاجلا ، على ترتيبات الامن في منطقة آسيا والمحيط الهادئ . ولهذا فمن الضروري أن نبدأ ارساء اسس العلاقات الآمنة المستقرة والتحضير لوضع استراتيجي جديد في منطقتنا .

واندونيسيا ترى أنه في منطقة واسعة ومعقدة كمنطقة آسيا والمحيط الهادئ ، لابد من اتخاذ تدابير ملموسة تؤثر تأثيرا مباشرا على احتمالات السلم والامن .

وأول هذه التدابير هو منع حالات احتمال نشوب صراع في مناطق مثل منطقة بحر الصين الجنوبي . وهناك قلق متزايد من أن النزاعات المعقدة المتعلقة بالاراضي والسيادة يمكن أن تنفجر ، مما يجعل من هذه المنطقة بؤرة اقليمية مشتعلة وجديدة . وبحر الصين الجنوبي بحر شبه مغلق يربط المحيط الهادئ بالمحيط الهندي ويقع بين آسيا القارية ومنطقة جنوب شرقي آسيا الجزرية ، ولذلك فلا شك في أهميته الاستراتيجية والاقتصادية . وهو أيضا بحر يحده عدد من الدول الساحلية والداخلية وله تاريخ طويل من الصراعات المستوطنة والتدخلات المتكررة من الدول الاجنبية . وتهدد الحالة فيه بالاستمرار في التفاقم من جرّاء المسائل المعلقة بشأن تحديد البحار الاقليمية والاجراف القارية والمناطق الاقتصادية الخالصة .

ولهذا ، فمن الضروري تحويل مصادر الصراع المحتملة هذه الى تعاون بناء يعود بالنفع المتبادل . ودول جنوب شرقي آسيا التي تحد بحر الصين الجنوبي تشترك في مصلحة دائمة تتمثل في تعزيز السلم والاستقرار والتعاون . ويشكل ذلك قوة دافعة للمساعي الاقليمية المبذولة من أجل ادارة الامكانات التي يقدمها بحر الصين الجنوبي والقيام بمناقشات حول مجال واسع من القضايا بشأن امكانيات التعاون ، بما في ذلك

البحث العلمي وحماية البيئة والمصايد البحرية . لانه بتوسيع نطاق هذا التعاون في المناطق المتفق عليها ، يمكن تهيئة جو أكثر مواءمة لتوسيع نطاق التعاون الاقليمي في المنطقة . بالاضافة إلى التوصل إلى نظام بحري جديد في نهاية المطاف .

ثانيا ، ادخال تدابير انتقائية لبناء الثقة في المنطقة الجغرافية الواسعة لآسيا والمحيط الهادئ هو في رأينا أمر ملائم ويأتي في الوقت المناسب . وتشمل هذه التدابير ، بين جملة أمور ، الصراحة في الترتيبات البحرية ، وإعادة هيكلة القوات لتهيئة أوضاع دفاعية أفضل تساعد على تخفيض التوترات العسكرية ، والاتفاق على حد أقصى للقوات المسلحة للدول الاجنبية عن طريق تبادل البيانات ، وتخفيض عدد المناورات العسكرية في نفس الوقت الذي يسمح فيه لممثلي البلدان الاخرى بالحضور بوصفهم مراقبين . وفضلا عن ذلك من مصلحة بلدان المنطقة أن تقطع على نفسها عهدا بألا تقتني الأسلحة النووية أو الأسلحة الكيميائية ، وكذلك التكنولوجيات العسكرية وأنظمة الاسلحة المتقدمة الاخرى . ولما كانت الدول في هذه المنطقة الشاسعة تشترك في حدود بحرية ، فمن المهم على وجه الخصوص أن تبادر باتخاذ خطوات لتدابير بناء الثقة البحرية مثل تخفيض القوات البحرية أو تجميدها ؛ ووضع ضمانات أمن للخطوط البحرية ، وبخاصة في المضايق ؛ وإنشاء نظام الحوادث البحرية المتعددة الأطراف ؛ ووضع حدود للتدريبات البحرية والانذار المسبق بها ، ومساعدة الدول الساحلية في المراقبة والسلام البحريتين والحد من التلوث . ولا يزال وفد بلدي يرى أن اعتماد هذه التدابير الواسعة النطاق وتنفيذها يعززان التماسك الاقليمي ويدعمان عمليات بناء الثقة على الصعيدين العالمي والاقليمي .

ثالثا ، في سياق التغيرات المتوقعة في معادلة الامن في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ، ترى اندونيسيا أن نهج رابطة امم جنوب شرقي آسيا ، كما توضحه المنطقة المقترحة للسلم والحرية والحياد ، التي تعرف الآن باسم زوبفان ، لا يزال يتمتع بصلاحية وأهمية جوهريتين . وتمثل هذه المنطقة مشروعا تقدمه الرابطة لتهيئة إطار جديد للسلم والتعاون ، وبنية جديدة للعلاقات التعاونية يمكن بمقتضاها ضمان قدر

اكبر من الاستقرار والامن في المنطقة التي نعيش فيها من العالم . وأود أن اضيف أنه مشروع مرن ويمكن أن تدخل عليه تعديلات في ضوء البيئة العالمية والاقليمية التي تتطور بسرعة . كما أنه يسعى إلى التصدي للجو الجيوبوليتيكي والاستراتيجي الذي يزداد تعقدا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ في نفس الوقت الذي يؤخذ فيه في الاعتبار التنوع الهائل في المجالات المختلفة بين بلدان المنطقة .

في الواقع أن مفهوم هذه المنطقة الخاصة بالسلم والصداقة والحياد يفرض الحاجة إلى وضع يتفق عليه بشكل مشترك لمزيد من ضبط النفس المتبادل من جانب بلدان جنوب شرقي آسيا وكذلك من الدول من خارج المنطقة . وهو يتضمن مبادئ توجيهية مقترحة للسياسة وتكيفات يعزز تنفيذها المساعي الإقليمية لحل حالات النزاع القائمة أو المحتملة بروح من المسؤولية والصداقة المشتركتين . وبالنسبة للدول الكبرى ، يتطلب الأمر تغييرا مماثلا في مصالحها الاساسية تجاه بلدان المنطقة وتكييفا واعيا لمذاهبها واستراتيجياتها الأمنية . ويعتقد وفد بلادي اعتقادا راسخا بأنه في ضوء التسوية الوشيكة للنزاع الكمبودي والتحول السريع لصورة العالم والمنطقة ، يكتسي تحقيق منطقة السلم والصداقة والحياد أهمية مضافة .

لقد كان لعمليات نقل الاسلحة وقتا طويلا دور حساس في الامور السياسية والعسكرية العالمية . وقد ذكرت بلدان عدم الانحياز مرارا أن تكديس الاسلحة التقليدية يمثل إساءة استعمال مأساوية للموارد في العالم المصاب بالفقر والجوع . وقد فتح قرار الجمعية العامة ٧٥/٤٣ طاء أخيرا الطريق أمام العمل المتعدد الاطراف في تقييد عمليات نقل الاسلحة على الصعيد الدولي . إن هناك بالفعل حاجة إلى النظر إلى هذه المشكلة في جميع جوانبها بطريقة شاملة والتركيز على الطرق والوسائل التي يمكن بها التوصل إلى توافق دولي في الآراء .

وفي هذا الشأن يلاحظ وفد بلادي الاقتراح الهام بوضع سجل لعمليات نقل الاسلحة . وإن الحاجة إلى كبح استحداث وانتاج ونقل الاسلحة التقليدية شاهد حي في ضوء انتشار الاسلحة التقليدية والنفقات المتزايدة التي ينطوي عليها ذلك . ومع هذا ينبغي التأكيد على أن تكديس الاسلحة التقليدية وتحسينها نوعيا تقوم بهما نفس الدول التي تحوز وتبيع جانبا أكبر من تلك الاسلحة . لا يمكن القول بأن الاسلحة التقليدية في ذاتها تفرض تهديدا على بقاء البشرية أكبر مما تفرضه الاسلحة النووية ، أو بأن الاسلحة التقليدية التي في حوزة الدول النامية تفرض تهديدا على السلم والامن الدوليين بطريقة أكبر مما تفرضه الترسانات النووية والاسلحة التقليدية التابعة

للدول الكبرى . واقتراح التسجيل ينبغي النظر إليه في ضوء هذه الحقائق ؛ وينبغي التركيز على البلدان المورّدة والبلدان المتلقية على حد سواء وينبغي أن يوجه إلى القضايا الرئيسية الخاصة بسباق التسلح التقليدي .

أود أن أختتم بياني بملاحظة متفائلة تتعلق بجهود نزع السلاح هنا في اللجنة الاولى . إننا نتفق جميعا على أن الجو الذي ينظر فيه في عدد كبير من المسائل قد تحسن بشكل كبير . وبالتأكيد هناك رغبة وتفاهم أكبر بيننا ، الامر الذي يترتب عليه تقديم تنازلات وحلول توفيقية متبادلة . وهذا الاتجاه يظهر بالكامل خاصة في اعتماد عدد اقل من مشاريع القرارات - وبتوافق الآراء بالنسبة لعدد أكبر منها - وفي الإدماج الناجح للقرارات المتشابهة . لقد أصبحت مناقشاتنا هادفة بشكل أكبر وتتوخى دائما مجالات أوسع من الاتفاق . وفي ضوء هذا ، لا يزال وفد بلادي واثقا بأن بإمكاننا أن نسهم اسهاما بناء في تحقيق أهداف نزع السلاح النووي والتقليدي . واذ نضع تلك الاهداف نصب أعيننا ، نتعهد بمشاركتنا النشطة وبتأييدنا المستمر .

السيد ماركو (ألبانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نيابة عن الوفد الالباني ، أود أن أهنئكم - سيدي الرئيس - بمناسبة انتخابكم رئيسا للجنة الاولى ، وإنني واثق بأنه تحت رئاستكم ، وبتعاون سائر أعضاء مكتب اللجنة ، سيتحقق النجاح لمداولات هذه الدورة للجنة الاولى .

تجتمع اللجنة الاولى في ظروف دولية خاصة . نتيجة للتغيرات السياسية الكثيرة التي حدثت في العالم ، ارسيت أسس نظام جديد للامن والتعاون الدوليين وجانب هام من ذلك النظام هو نزع السلاح ، الذي يعد تحديا يمكن مواجهته .

إن التطورات الاخيرة تدل على أهمية المبادرات المشتركة لبناء عالم خال من الخوف من التدمير . والفكرة القائلة بأن رفاه العالم يعتمد إلى حد كبير على تغيب العوامل التي تهدده تكتسب قوة أكبر . وذلك الإدراك المتنامي يتجسد في جهود المجتمع الدولي لتهيئة ذلك المناخ ، حيث يمكن لجميع البلدان والشعوب أن تعمل في سلام لبناء مستقبلها وحيث أصبح لعلاقات الامن والتعاون المتبادلة مفهوم جديد تماما .

إن جمهورية ألبانيا ، بصفتها بلدا صغيرا يقدم اسهاما متواضعا في الحياة الدولية ، تؤيد جميع الخطوات التي اتخذت والتي تتخذ لتحقيق السلم والامن الدوليين ، وهي على استعداد للقيام بدور أكثر نشاطا للامم المتحدة في ذلك الشأن . إنها ترى أن التدابير الجديدة في مجال نزع السلاح ينبغي أن يعززها عمل ملموس لمنع تكدس ترسانات الاسلحة التقليدية بما يتجاوز حدود الدفاع الوطني الضروري ؛ وينبغي أن يشكل هذا جوهر المذهب العسكري لكل دولة . إن خفض القوات التقليدية وإقامة نظام رصد ضروري من شأنهما أن يؤديا إلى استقرار سياسي وعسكري أكبر في أوروبا .

وألبانيا ، بصفتها بلدا يشارك في مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ، تعلق أهمية خاصة على تدابير بناء الثقة والامن في العلاقات بين الدول أيضا . إن بناء الثقة في العلاقات بين الدول شرط مسبق للمفاوضات المؤدية إلى إزالة العوامل التي تفرض تهديدا على السلم والامن الدوليين . وفي هذا الإطار ، أشادت ألبانيا بالتقدم المحرز في مجال تدابير بناء الثقة والامن كما وردت في وثيقة فيينا ، وتعتبر التمسك بها خطوة هامة تجاه تعزيز الاستقرار في أوروبا .

إن ألبانيا تؤيد تأييدا قويا مبادرة الولايات المتحدة التي تتعلق بالخفض الانفرادي لترسانتها النووية ، والتي أعلنها الرئيس بوش يوم ٢٧ أيلول/سبتمبر . وترحب ألبانيا أيضا بالاستجابة الإيجابية من جانب الاتحاد السوفياتي بإجراء مزيد من الخفض في ترسانته النووية . ولقد أكدت الحكومة الالبانية في بيانها الذي أصدرته بهذه المناسبة ما يلي :

"أنها تعتبر هذه المبادرات الهامة خطوات كبرى تجاه نزع السلاح والسلم وتود أن تراها مطبقة عمليا في أقرب وقت ممكن . وهذه المبادرات ، التي اتخذت في وقت يجري فيه تحول كبير في الاتحاد السوفياتي وفي أوروبا الوسطى تجاه الديمقراطية وإنشاء اقتصاد السوق ، تشكل خطوة هامة وتاريخية تستجيب بشكل إيجابي كبير لتلك التحولات ولمصالح شعوب أوروبا والعالم" .

إن ألبانيا ترحب بالمحادثات الجارية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بشأن هذه المسائل وكذلك التزامهما بجميع المسائل الاخرى المتعلقة بالسلم والامن الدوليين .

إن الخطوات التي اتخذت مؤخرا في مجال نزع السلاح هيأت مناخا جديدا في العلاقات الدولية . وبما يتمشى مع هذه الروح الجديدة ، ينبغي أن تتركز جميع الجهود الآن على الحد من الانتشار النووي وعلى حظر الاسلحة الكيميائية والبكتريولوجية وكذلك على وسائل نقلها . إن نزع السلاح النووي يجب أن يدعمه نظام فعال لعدم الانتشار النووي ينبغي أن تعزز عناصره المحددة تعزيزا أكبر .

في الوقت الحالي ، يواجه المجتمع الدولي أيضا مسألة خفض النفقات العسكرية . وبطبيعة الحال ، فإن النفقات العسكرية يمكن تخفيضها بشكل ملحوظ نتيجة للخطوات الجارية لخفض القوات النووية والتقليدية . إن المبالغ الضخمة التي يمكن للعديد من البلدان أن تدخرها إذا ما فعلت هذا يمكن أن تستخدم في حل المشاكل الاقتصادية العسيرة والوفاء بالاحتياجات الاجتماعية الملحة في تلك البلدان وفي بلدان أخرى .

حظر انتشار أسلحة التدمير الشامل عنصر هام من عناصر عملية نزع السلاح . والتقدم الحقيقي نحو وضع حد لانتشارها يبدأ بفرض حظر تام على أي تجارب لهذا النوع من الاسلحة . وتحقيقا لهذا الغرض ، من الضروري أيضا تعزيز معاهدة عدم الانتشار بمشاركة جميع البلدان الأطراف فيها . ومن المنطقي أن هذه المسألة ستسوى إذا ما عملت الدول الكبرى إلى جانب البلدان المستوردة من أجل فرض حظر على انتشار أسلحة التدمير الشامل .

هذا ، بالاضافة إلى أن الحظر التام للتجارب سيمهد الطريق لفرض حظر فعال على انتشار الاسلحة النووية ، وسيسهل الجهود المبذولة لوضع حد لانتشار الاسلحة البيولوجية والكيميائية ، وبذلك يعزز الامل في القضاء على جميع الاسلحة النووية .

المشاكل صعبة ، بطبيعة الحال ، ولكن الآمال أيضا عريضة ، والمهم هو أن توحد جميع البلدان كلمتها للتوصل إلى حل مقبول ومفيد لكل بلد ولجميع البلدان .

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٣٠